الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة المالية

تعميم إعداد مشروع قانون المالية 2023

أغسطس 2022

المحتويات

I. المناخ الاقتصادي الدولي والوطني 2

II. الوضع الاقتصادي للبلاد وآفاق 2023-2025 2

III. التوجهات الرئيسية للسياسة المالية..... 3

IV . طرق إعداد ميزانية 2023..... 4

IV 1. توصيات عامة..... 4

IV 2. إطار النفقات الوزارية متوسطة المدى (إ ن و م م)..... 6

IV 3. استخدام تطبيق إعداد قوانين المالية (التحضير)..... 7

IV 4. مشاريع الأداء السنوية (م أ س) 8

IV 5. بيانات متعلقة بالأشخاص..... 8

IV 6. نظام تسيير الصفقات العمومية..... 9

IV 7. تنفيذ الميزانية..... 9

الملحقات..... 10

وزارة المالية
Ministère des Finances

انواكشوط في Nouakchott le 26 AOUT 2022

الرقم: Numéro:

الوزير Le Ministre

تعميم رقم 0008/22 /و م

الى
السيدات والسادة الوزراء ،
السيد المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"،
السيدة مفوضة الأمن الغذائي
السيد مفوض حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني،

الموضوع: مشروع تعميم لإعداد قانون المالية 2023

هذا التعميم المتعلق بتحضير ميزانية الدولة للسنة المالية 2023 يقدم سياق الاقتصاد الكلي ويحدد اهداف السياسات العمومية والتوجه العام للسياسة الميزانوية كما يحدد الاجراءات العملية في مجال إعداد ميزانية الدولة برسم السنة المالية 2023.

إن إعداد ميزانية الدولة للسنة المالية 2023 و هو يأخذ في الحسبان سياق الاقتصاد الكلي الدولي و الوطني يندرج في إطار تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك 2016 - 2030 و يأتي تمشيا مع وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 2023 - 2025 التي تهدف إلى:

- تعزيز احترام القواعد الميزانوية في مجال السياسات العمومية انسجاما مع الاطار الاقتصادي الكلي و الميزانية العامة للدولة،
- تعزيز فعالية توزيع الميزانية على مختلف القطاعات بشكل يضمن بلوغ الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- التحسين من مستوى الأداء
- ضمان مزيد من الاستشراف الميزانوي بالنسبة للمسيرين.

I. المناخ الاقتصادي الدولي والوطني

يتميز السياق الدولي الذي جاء فيه إعداد قانون المالية لعام 2023 باستمرار تهديد وباء كوفيد 19 - و متحوراته وبارتفاع كبير في أسعار الطاقة والمنتجات الغذائية في السوق العالمية إضافة إلى السياق الجيوسياسي الدولي المتوتر.

تواجه آفاق الاقتصاد العالمي حالة متواصلة من انخفاض النمو والتضخم المرتفع حيث تشير آخر التحديثات بتاريخ 26 يوليو 2022 إلى توقعات تباطؤ النمو العالمي بما نسبته 3.2 % في عام 2022 و 2.9 في 2023. وهكذا فحسب تقديرات الاقتصاد العالمي، فإن التضخم سيصل إلى 6.6% في البلدان المتقدمة و 9.5% في البلدان الصاعدة والنامية في عام 2022 و 3.3 % و 7.3% على التوالي في عام 2023 علما بأن الأزمة في أوكرانيا أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وضغط تصاعدي واسع النطاق على زيادة الأسعار.

II. الوضع الاقتصادي للبلاد وآفاق 2023-2025

يتوقع أن يصل نمو الاقتصاد الوطني إلى 4.5% في العام 2022 و 5.3% في عام 2023. ويُعزى التحسن في النمو بشكل أساسي إلى استئناف إنتاج الصناعات الاستخراجية، ولا سيما إنتاج الذهب من تازيازت و ما صاحبه من ارتفاع تجاوز الضعف خلال الاشهر الستة الاولى مقارنة بنفس الفترة من السنة 2021. وفي سنة 2024، من المتوقع أن يؤدي بدء انتاج غاز حقل السلحفاة الكبرى آحميم إلى ارتفاع بنسبة 7.5 % من الناتج المحلي الخام ثم إلى 5.8 % في العام 2025.

و يُتوقع أن يسجل نمو صافي الناتج المحلي الخام بالنسبة للقطاع الاولي ارتفاعا بنسبة 3.1 % في عام 2022 و 4.7 % في عام 2023. ويعود هذا النمو بالأساس إلى زيادة منتجات الزراعة

والتنمية الحيوانية الناتجة عن الاجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومة وعن الظروف الحسنة للأرصاد الجوية التي يتوقع ان تطبع الحملة الزراعية 2023/2022.

ومن حيث القيمة، يتوقع أن يصل الناتج المحلي الخام على مستوى القطاع الاولي إلى 75.2 مليار أوقية جديدة في العام 2022 مقابل 79.5 مليار أوقية جديدة في عام 2023 أي ما يمثل 19.7 % و 18.9 % على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الخام الاسمي.
وعلى مستوى القطاع الثانوي، تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي سيصل إلى 7.5 % في عام 2022 ليتسارع بعد ذلك مسجلا 9.8 % وذلك بسبب عودة الانشطة المعدنية وخاصة منها ما تعلق بإنتاج الذهب.

سيتسم القطاع الثالث بتباطؤ في نمو الناتج المحلي الخام بسبب العديد من العوامل غير المواتية المرتبطة بالوضع على المستوى الدولي ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الخام الحقيقي للقطاع بنسبة 3.4% فقط في عام 2022 ثم بنسبة 3.2% في عام 2023.
إن الأسعار المرتفعة ستؤثر على الأسر الأكثر هشاشة وتهدد بمفاقمة انعدام الأمن الغذائي مما يعيق جهود الحكومة الرامية إلى الحد من معدل الفقر. تشكل أسعار المنتجات الغذائية على مستوى السوق العالمي العامل الرئيسي في ارتفاع الأسعار إذ ساهمت بما نسبته 8,6% في التضخم في نهاية يونيو.

نظرًا للعديد من العوامل غير المواتية والاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة وسياسات تشديد شروط التمويل واضطرابات سلسلة التوريد وجمود العرض وضعف الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات، فإنه من المحتمل أن يتجاوز معدل التضخم 11% في عام 2022 و حوالي 10.9% في عام 2023.

III. التوجهات الرئيسية للسياسة الميزانوية

لتحفيز النمو في إطار ميزانية مستدامة متعددة السنوات وترقية رأس المال البشري، لم تزل الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية والإنفاق الاجتماعي المخصص للتعليم والصحة تمثل التوجهات الرئيسية لسياسة الدولة. من أجل ذلك، ستكون تعبئة الموارد وفعالية الإنفاق العام المحورين الرئيسيين لإنشاء هامش ميزانوي يسمح بفعالية الاستجابة للطلب الاجتماعي في عام 2023.

في هذا السياق، ستكون هناك صرامة في عقلنة الإنفاق العام، وخصوصا في نفقات التسيير. وهكذا فإن النفقات التي تعتبر غير حتمية أو غير إلزامية قانونًا يجب أن تأخذ مسارًا تنازليًا، بحيث تنخفض نفقات التسيير من 65% من ميزانية الدولة في عام 2022 إلى أقل من 55% من إجمالي الإنفاق في عام 2025.
وبالمقابل، ستتم زيادة نفقات الاستثمار ذات المردودية الاقتصادية المباشرة على المدى المتوسط تدريجياً إلى 43% من إجمالي الإنفاق في عام 2023 لتصل إلى 45% في عام 2025.

وهكذا، فإن الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي وعلى العلاجات الصحية الأولية والنفاذ إلى المياه والصرف الصحي والانفاق الخاص ببرامج المساعدة الاجتماعية ستظل أولويات وفقًا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية وتماشيا مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وتحديدا خطة عملها للفترة 2021-2025. وسيتواصل العمل بآلية الحماية الاجتماعية مع الحرص على ملاءمتها مع أهداف الاستدامة المالية.

IV . طرق إعداد ميزانية 2023

1.IV توصيات عامة

إن مصالح وزارة المالية المختصة ستواكب مصالحكم المعنية وتزودها بالدعم الفني اللازم بالإضافة إلى التفسيرات المفيدة في الوقت المناسب لإعداد الميزانيات متعددة السنوات .

في هذا السياق، تم بالفعل الشروع في عقد اجتماعات حول برمجة الميزانية بين مصالحكم المختصة ومصالح كل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية للتوصل إلى ميزانية في المدى المتوسط مستدامة وذات مصداقية و شاملة.

من أجل ذلك وبهدف تعزيز استدامة الميزانية وتفاديا لتراكم المتأخرات، فإن قطاعاتكم مدعوة أولاً إلى تحديد وتغطية النفقات التي تعتبر حتمية وملزمة قانونًا كما أنها مدعوةأيضا إلى ترحيل النفقات المتعهد بها فعلا خلال السنة المالية 2022 إلى السنة المالية 2023. يجب تخصيص هامش الميزانية الذي ستحققه قطاعاتكم علاوة على هذه النفقات لدعم التدابير الجديدة ضمن مقترحاتكم الميزانوية الخاصة بالعام 2023.
و لضمان مزيد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لمشاريع الاستثمار العام، ولا سيما لصالح

السكان المستهدفين وللتغلب على الاختلالات التي تم الإبلاغ عنها، من الضروري:

- ضمان مواكبة الوزارات القطاعية بشكل حقيقي للمشاريع على أن تكون لها خطط إستراتيجية تنتج عنها مشاريع ذات مردودية.
- مصادقة لجنة تحليل وبرمجة الاستثمار العام على أي اقتراح مشروع قبل إدراجه في المحفظة الوطنية لمشاريع الاستثمار العام وبالتالي في قانون المالية؛
- الاعداد التلقائي للأطر المنطقية للمشاريع وخطط العمل السنوية والميزانيات باعتبارها الأدوات الرئيسية لتطوير أداء المشاريع ومتابعتها،
- السهر على إرسال تقارير دورية عن سير المشاريع إلى الوزارتين المكلفتين بالاقتصاد والمالية.

فيما يتعلق بالتمويل من الموارد الذاتية للدولة، فإن الأغلفة المحددة لنفقات الاستثمار تشكل سقوف الاعتمادات الميزانوية لقطاعاتكم. وعليه يجب أن تعطي الأولوية لما يلي:

- الأخذ في الحسبان للمقابلات التعاقدية للمشاريع الممولة من موارد خارجية ؛
- المشاريع الجارية بعقود موقعة حسب الأصول أو تعهد رسمي من الدولة ؛ -
- الإجراءات الصادرة عن مجلس الوزراء أو عن اللجان الوزارية.

فيما يتعلق بالمشاريع / البرامج الجارية وبغرض البرمجة المعقلنة، من الضروري لكل قطاع موافاة وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية بملحق مقترح ميزانيتها لعام 2023 مع إرسال نسخة إلى المديرية العامة للميزانية. يتضمن الملحق المذكور:

- التقييم الشامل للتنفيذ المادي والمالي اعتبارًا من 31 ديسمبر 2021 وللنصف الأول من عام 2022 لجميع المشاريع «البرامج الخاضعة للوصاية»؛
- خطة عمل استشرافية مطابقة للميزانية السنوية لعام 2023 حسب الاتفاقية وحسب ممول كل مشروع ؛
- التوزيع الجغرافي لتدخلات كل مشروع (النسبة المئوية حسب الولاية والمقاطعة والبلدية).

و عليه، ندعوكم إلى التأكد، طوال عملية إعداد قانون المالية لعام 2023 ، من أن مقترحات الميزانية الصادرة عن مصالحكم المعنية تتلاءم بدقة مع هذه التعليمات.

كما أننا نحيل إليكم في المرفق ورقة مشروع ترجى تعبئتها من قبل مصالحكم المعنية ونؤكد على ضرورة ملء هذه الورقة بشكل صحيح للسماح بالاستغلال الفعال لمحتواها. بالنسبة للمشاريع و البرامج التي تستفيد من التمويلات الخارجية ، يلزم توفير جميع المعلومات المطلوبة في ورقة المشروع ، وبالخصوص السحوبات المتوقعة التفصيلية لعام 2023 حسب كل اتفاقية وحسب الجهة المانحة لكل مشروع.

سيتم تسهيل تطبيق هذه التوجيهات من خلال نقاشات مع المصالح المختصة في كل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في إطار التحكيم الفني الأولي الذي تجريه المديرية العامة للميزانية.

وبهذا الخصوص يجب التذكير بأن ميزانية الاستثمار مخصصة لتغطية الاقتناء أو بناء التجهيزات والنفقات المتعلقة بالاستثمار والمشاريع وسيتم حظر النفقات الاخرى على مستوى هذه الميزانية.

يجب على ميزانية التسيير أن تعكس احتياجات الإنفاق الحقيقي لدعم الأداء السليم للإدارة وتقديم خدمات عامة ذات جودة أفضل للمواطنين وكذلك للسماح بتنفيذ السياسات العامة من خلال اقتناء السلع والخدمات وتخصيص الإعانات والتحويلات للفاعلين المشاركين في تنفيذ هذه السياسات.

إن صعوبة هذه الاجراءات تكمن بشكل أساسي في القدرة على تحديد الأولويات ومواءمتها مع الموارد المتاحة بأفضل تكلفة وترشيد الموارد وعقلنة استخدامها باعتبارها الاداة الرئيسية لتوفير هوامش ميزانوية للقطاعات.

2.IV إطار النفقات الوزارية متوسطة المدى (إ ن و م م):

يأتي إعداد قانون المالية لعام 2023 بعد إعداد وثيقة البرمجة الميزانوية على المدى المتوسط 2023-2025 التي تتألف من تأطير ميزانوي متوسط المدى يقدم مجاميع الاقتصاد الكلي وكتل المالية العامة الرئيسية وإطار النفقات متوسطة المدى الإجمالي الذي يخصص الأغلفة الميزانوية الوزارية المتوقعة للسنوات الثلاث القادمة 2023 إلى 2025.

إدراكًا للقيود التي تواجهها بعض القطاعات الوزارية في إعداد إطار نفقاتها الوزارية متوسطة المدى (الآجال المحددة وعدم اكتمال استراتيجيات قطاعية محددة التكلفة وما إلى ذلك)، فإن خطط العمل المحددة التكاليف التي تستند إليها ميزانيات هذه القطاعات يمكنها أن تشكل مرجعا للتحكيم الميزانوي الفني الاولي الذي يهدف إلى تسهيل مواءمة الميزانيات الوزارية مع أغلفة الميزانية الممنوحة وفق الإطار الاجمالي للنفقات متوسطة المدى. و تجدر الاشارة هنا إلى أن الاطر الوزارية للنفقات متوسطة المدي يجب إعدادها وفقا للدليل الذي تم تكوين مصالحكم المختصة عليه.

المؤسسات التي لا يمكن أن تخصص لها أهداف سياسة عامة ومؤشرات أداء غير معنية بهذه العملية.

3.IV استخدام تطبيق إعداد قوانين المالية (التحضير):

سيوضع تحت تصرفكم تطبيق "التحضير" وهو نظام يتم من خلاله إدخال مقترحات الميزانية وإرسالها. ولهذا الغرض، سيتم وضع إجراءات للمتابعة والتدقيق المستمرين بغية رقابة المعلومات المدخلة وتوثيق المراحل المختلفة مما من شأنه أن يضمن التأكد من مطابقة الارقام بشكل كامل للتخصيصات الميزانية.
ستوفر المصالح المعنية التابعة للمديرية العامة للميزانية بالتعاون مع المراقبين الماليين للوزارات (م م و) الموجودين لدى قطاعاتكم دعمًا وثيقًا لمصالحكم المختصة.

إن قرب المراقبين الماليين للوزارات سيسمح لكم بالاستفادة بشكل أفضل من القوائم الميزانوية من أجل الاستجابة بأكبر قدر ممكن لخصوصيات القطاعات المعنية وتجنب الحلول السهلة المتمثلة في استخدام مخصصات "أخرى" بينما يكون القيد الميزانوي المناسب متوفرا.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نظام إعداد الميزانية " التحضير" يمكن الوصول إليه عبر الرابط 10.1.77.241 وهنا يتعين على مصالحكم المسؤولة عن إعداد الميزانية إدخال المعلومات و الوثائق التي تعتبر مفيدة في النظام بالإضافة إلى مسودات مشاريع ميزانيات قطاعاتهم. في نهاية العملية، تتم طباعة مسودة الميزانية ويقام بتحويلها رسميًا لتكون بمثابة أساس لتحليل

طلبات الاعتمادات المالية. يجب إرسال طلبات وأوراق مشاريع الاستثمار إلى وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الانتاجية.

تتم تعبئة مصالح المديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للتمويل والتعاون الاقتصادي لتقديم كل المساعدة المطلوبة لقطاعاتكم ولا سيما فيما يتعلق بملء أوراق المشروع واحترام التبويب الميزانوي.

4.IV مشاريع الأداء السنوية (م أ س)

قامت وزارة المالية بتزويد القطاعات الوزارية بدليل لإعداد مشاريع الأداء السنوية. و في المرحلة الانتقالية الحالية و في انتظار تنفيذ ميزانيات - البرامج ، تدعى قطاعاتكم لتجريب هذه الأدوات القابلة للإعداد داخل كل إدارة مع بيان انسجامها مع خطة عملها بما في ذلك مؤشرات الأداء والأهداف التي يتعين تحقيقها على مدى السنوات الثلاث المقبلة . يجب أن تكون هذه الوثيقة متناسقة مع إطار النفقات متوسطة المدى.
تتضمن مسودات الميزانيات الأولية وجوبا خطط عمل مفصلة تعرض كافة الإجراءات التي ستقوم الوزارة بتنفيذها.

5.IV بيانات متعلقة بالأشخاص:

من أجل ضمان رقابة أفضل لأعباء الأشخاص، يجب أن تكون مسودة الميزانية الأولي مصحوبة بتقرير مفصل عن كتلة الأجور وتنفيذها يتضمن على وجه الخصوص العناصر التالية: -

أعداد مختلف فئات الأشخاص (من موظفين ومتعاقدين)
مختلف مكونات الراتب وصافي المبالغ المطلوب تسديدها،
مختلف الاكتتابات التي تمت في 2019 و 2020 و 2021 و 2022.
توقعات التقاعد والاكتتابات للسنوات. 2023-5 202.

6.IV نظام تسيير الصفقات العمومية

لتعزيز مستوى استيعاب ميزانية الاستثمار، سيتم وضع نظام جديد لمراقبة وتسيير الصفقات العمومية. يجب أن يدمج هذه النظام كامل سلسلة الطلبية العمومية لكل صفقة عن طريق نظام يشمل جميع الجهات المعنية بالصفقات العمومية. وسيمكن هذا النظام من تعزيز المتابعة وتحديد المعوقات وتوفير التعديلات اللازمة في الوقت المناسب. و هكذا سيكون لكل صفقة رقم مميز يتم إنشاؤه بواسطة النظام، الأمر الذي سيسهل من بين أمور أخرى، الرقابة على جميع مستويات سلسلة الإنفاق.

7.IV تنفيذ الميزانية

سيتم تطبيق قانون المالية لعام 2023 في أقرب الآجال بعد المصادقة عليه. كما سيتم إصدار تعميم مبين للأساليب المحددة لتنفيذ هذه الميزانية. لهذا الغرض و بدعم من المراقبين الماليين للوزارات، فإنكم مدعوون لإعداد خطط التعهدات الخاصة بكم فور اعتماد قانون المالية من قبل الجمعية الوطنية وإرسالها قبل 10 يناير مصحوبة بخطط الدفع وكذلك خطط إبرام الصفقات. .

تدعى القطاعات الوزارية و الهيآت إلى إرسال مسودات مشاريع ميزانياتها بالنسبة للسنة المالية 2023 في أجل أقصاه الاثنين 5 سبتمبر 2022.

إسلمو محمد أمبادي

الوزير
Le Ministre
République Islamique de Mauritanie - Ministère des Finances
الجمهورية الإسلامية الموريتانية * وزارة المالية *

الملحقات

1. الاغلفة الوزارية حسب الفصول

2023				
N°	عنوان الباب	استثمارات	تحويلات	سلع و خدمات
1	رئاسة الجمهورية	3 500 000	244 388	**246 238 492**
2	الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	-	31 600 100	**47 764 684**
3	الوزارة الاولى	17 000 000	144 340 412	**183 686 522**
5	الجمعية الوطنية			**398 973 810**
7	المجلس الدستوري			**18 908 377**
8	محكمة الحسابات	6 000 000	4 655 000	**11 922 910**
9	الوزارة الأمانة العامة للحكومة	46 300 000	5 446 118	**431 651 276**
10	وزارة الدفاع الوطني	2 638 890 000	1 207 096 404	**909 742 110**
11	وزارة الشؤون الخارجية و التعاون و الموريتانيين المقيمين في الخارج	27 800 000	164 275 622	**690 341 294**
13	المجلس الأعلى للفتوى و المظالم	-		**25 513 708**
14	وزارة العدل	61 750 000	1 862 000	**328 289 940**
18	وزارة التجارة و الصناعة و الصناعة التقليدية و السياحة	55 600 000	55 865 536	**224 560 024**
19	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	129 000 000	61 054 000	**182 602 724**
21	وزارة التجهيز و النقل	3 723 850 000	97 755 000	**57 745 444**
22	وزارة الزراعة	3 064 000 000	149 395 769	**704 322 335**
23	اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات	-		**33 472 396**
24	الجهات	238 500 000		**245 484 659**
25	وزارة التهذيب الوطني إصلاح نظام التعليم	101 000 000	67 042 584	**483 467 668**
26	وزارة البيطرة	213 000 000	110 985 000	**144 990 890**
28	وزارة التشغيل و التكوين المهني	574 500 000	97 773 023	**174 217 648**
32	المحكمة العليا	3 000 000	1 911 000	**15 776 557**
33	محكمة العدل السامية			**13 499 206**
34	مفوضية الامن الغذائي	203 500 000		**111 141 716**
35	وزارة التحول الرقمي و الابتكار و عصرنة الادارة	150 000 000	30 401 062	**105 771 184**

36	مجلس جائزة شنقيط			**18 619 594**
37	وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة و العلاقات مع البرلمان	198 800 000	490 106 632	**204 380 322**
39	وزارة الشؤون الإسلامي و التعليم الاصلي	35 000 000	335 643 468	**123 086 933**
42	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	26 000 000	377 647 385	**503 754 156**
47	السلطة العليا للصحافة و السمعيات البصرية		4 655 000	**11 981 967**
53	وزارة الصحة	467 500 000	561 848 121	**1 082 697 589**
64	وزارة الوظيفة العمومية و العمل	14 630 000	3 736 722	**88 662 800**
67	وزارة المالية	38 940 000	5 231 684	**343 405 759**
72	المجلس الاجتماعي و الاقتصادي والبيئي			**7 023 079**
73	وزارة الداخلية و اللامركزية	695 730 000	552 985 369	**1 437 944 116**
75	وزارة الإسكان و العمران و الاستصلاح الترابي	1 694 500 000	64 745 469	**113 304 163**
76	وزارة المياه و الصرف الصحي	1 030 760 000	48 606 812	**232 514 216**
77	وزارة العمل الاجتماعي و الطفولة و الاسرة	6 620 450	200 831 000	**297 070 522**
78	وزارة البيئة و التنمية المستدامة	105 000 000	103 432 875	**135 315 042**
80	مفوضية حقوق الانسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني	88 900 000	3 412 115	**41 535 477**
81	وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية	376 910 000	175 587 486	**136 738 856**
82	وزارة النفط و الطاقة و المعادن	1 354 960 000	860 238 554	**209 854 179**
85	المجلس الأعلى للشباب			**4 654 899**
89	تآزر	3 807 000 000		**167 960 519**
95	سلطة تنظيم الصفقات العمومية			**21 611 697**

2. كتلة الاجور

عنوان الباب	توقعات 2023
رئاسة الجمهورية	106 525 655
الوزارة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	22 278 900
الوزارة الأولى	88 220 271
محكمة الحسابات	46 452 072
الوزارة الأمانة العامة للحكومة	55 802 640
وزارة الدفاع الوطني	3 561 416 377
وزارة الشؤون الخارجية و التعاون و الموريتانيين المقيمين في الخارج	672 708 964
وزارة العدل	378 670 912
وزارة التجارة و الصناعة و الصناعة التقليدية و السياحة	77 315 149
وزارة الصيد و الاقتصاد البحري	193 111 301
وزارة التجهيز و النقل	67 492 373
وزارة الزراعة	179 172 448
وزارة التهذيب الوطني و اصلاح نظام التعليم	7 044 937 848
وزارة البيطرة	53 539 480
وزارة التشغيل و التكوين المهني	193 175 904
ألمحكمة العليا	39 936 764
مفوضية الامن الغذائي	147 140 458
وزارة التحويل الرقمي و الابتكار و عصرنة الادارة	84 803 515
وزارة الشباب و الرياضة و العلاقات مع المجتمع البرلمان	540 764 568
وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي	213 723 713
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	674 364 862
وزارة الصحة	2 912 757 491
وزارة الوظيفة العمومية و العمل	90 637 305
وزارة المالية	1 097 628 916
المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي	36 630 978
وزارة الداخلية و اللامركزية	2 278 558 236
وزارة الإسكان و العمران و الاستصلاح الترابي	102 493 226
وزارة المياه و الصرف الصحي	87 802 677
وزارة العمل الاجتماعي و الطفولة و الاسرة	103 992 588
وزارة البيئة و التنمية المستدامة	122 423 637
مفوضية حقوق الانسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني	52 421 335
وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية	169 835 667
وزارة النفط و الطاقة و المعادن	53 946 996
تآزر	151 492 400
المجموع العام	**21 702 175 626**

3. البرمجة و التنفيذ

عنوان المشروع:

الممول :	الاتفاقية المرجع:

العملة (1) :	المبلغ (بالآلاف):

الخانة 5 : سحوبات مبرمجة و /أو منجزة حسب مصدر التمويل و حسب طبيعة النفقات

	السحوبات الفعلية بالسعر الجاري									سحوبات تم إجراؤها من يناير إلى 30 يونيو 2022	سحوبات متوقعة في النصف الثاني من 2022	برمجة 2023
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021			
1. الاستثمار (المجموع)												
1.1 دراسات و استشارات												
2.1 تشييد بنايات												
3.1 اقتناء أثاث و تجهيزات												
4.1 أدوات مكتبية												
5.1 تجهيزات معلوماتية												
6.1 اقتناء سيارات												
7.1 تكاليف إنشاء												
8.1 تكوين												
9.1 آخر												
2. التسيير (المجموع)												
1.2 مستهلكات/ أثاث												
1.1.2 مكتبية												
2.1.2 معلوماتية												
3.1.2 محروقات و زيوت												
4.1.2 مواصلات هاتفية												
5.1.2 أسفار												
6.1.2 آخر												
2.2 صيانة												
1.2.2 مكتبية و معلوماتية												
2.2.2 سيارات												
3.2.2 آخر												
3.2 استشارات و تدقيقات												
4.2 العمال الوطنيون												
1.4.2 موظفون												
2.4.2 عقدويون												
3.4.2 موسميون												
4.4.2 آخرون												
5.2 عمال أجانب												
6.2 مختلفون												
3. المجموع (1 +2)												

ملاحظة: تكثر هذه الصفحة بعدد مساو لعدد الممولين و عدد اتفاقيات التمويل.

(1): يعبر عن السحوبات و البرمجة بعملة اتفاقية التمويل.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف- إخاء - عدل

وزارة المالية

الجدول التقريبي للتحكيم حول مشروع قانون المالية 2023

المكان: قاعة اجتماعات وزارة المالية

الترتيب	الرمز	القطاعات	التاريخ	التوقيت
		لقاء تحضيري مع الوزير الأول	الثلاثاء 20 سبتمبر	س 10 – س 14
1	22	وزارة الزراعة	الأربعاء 21 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
2	21	وزارة التجهيز و النقل		دس 13 و 30 د – س 15
3	75	وزارة الاسكان و العمران و الاستصلاح الترابي		س 15 و 30د – س17
4	76	وزارة المياه و الصرف الصحي	الخميس 22 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
5	64	وزارة الوظيفة العمومية و العمل		دس 13 و 30 د – س 15
6	8	محكمة الحسابات		س 15 و 30د – س17
7	32	المحكمة العليا	الجمعة 23 سبتمبر	س 10 – س 11 و 30 د
8	10	وزارة الدفاع الوطني		س 11 و 30 د – س 13
9				فراغ
10	28	وزارة التشغيل و التكوين المهني	السبت 24 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
11	78	وزارة البيئة و التنمية المستدامة		دس 13 و 30 د – س 15
12	80	مفوضية حقوق الإنسان و العمل الإنساني و العلاقات مع المجتمع المدني		س 15 و 30د – س17
13	67	وزارة المالية	الأحد 25 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
14	77	وزارة الشؤون الاجتماعية و الطفولة و الاسرة		دس 13 و 30 د – س 15

15	73	وزارة الداخلية و اللامركزية		س 15 و 30د – س17
16	25	وزارة التهذيب الوطني و إصلاح النظام التربوي	الإثنين 26 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
17	18	وزارة التجارة و الصناعة و الصناعة التقليدية و السياحة		دس 13 و 30 د – س 15
18	19	وزارة الصيد و الاقتصاد البحري		س 15 و 30د – س17
19	37	وزارة الثقافة و الشباب و الرياضة و العلاقات مع البرلمان		س 17 و 30 د – س 19
20	82	وزارة النفط و الطاقة و المعادن	الثلاثاء 27 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
21	81	وزارة الشؤون الاقتصادية و ترقية القطاعات الإنتاجية		دس 13 و 30 د – س 15
22	3 و 9	الوزارة الأولى و الوزارة الأمانة العامة للحكومة		س 15 و 30د – س17
23	34	مفوضية الأمن الغذائي		س 17 و 30 د – س 19
24	14	وزارة العدل	الأربعاء 28 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
25	53	وزارة الصحة		دس 13 و 30 د – س 15
26	39	وزارة الشؤون الإسلامية و التعليم الأصلي		س 15 و 30د – س17
27	11	وزارة الشؤون الخارجية و التعاون و الموريتانيين المقيمين في الخارج		س 17 و 30 د – س 19
28	26	وزارة البيطرة	الخميس 29 سبتمبر	س 12 – س13 و 30 د
29	35	وزارة التحول الرقمي و الابتكار و عصرنة الإدارة		دس 13 و 30 د – س 15
30	89	تآزر		س 15 و 30د – س17
31	42	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي		س 17 و 30 د – س 19